

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي (FCWG) بنجاح اجتماعها الحادي عشر في 25 أكتوبر 2018 في أنقرة، بتركيا تحت عنوان "إدارة الصناديق الإسلامية". وخلال الاجتماع قامت مجموعة العمل الكومسيك للتعاون المالي (FCWG) بعقد مداورات حول تحسين إدارة الصناديق الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكانت الوثيقة الصادرة في الاجتماع المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية المعدة للاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة محور النقاش الرئيسي. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداورات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

الأساس المنطقي:

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تطوير التدابير الرئيسية (تطوير الخطط الرئيسية والأنشطة الترويجية، إلخ) لدعم نظام إيكولوجي قابل للاستمرار للصناديق الإسلامية

الأساس المنطقي: ومن شأن وجود الحكومات في تشجيع الدمج الناجح للصناديق الإسلامية في المشهد المالي أن يعزز ويساعد على التنفيذ الفعال للاستراتيجيات. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تطوير الخطة الرئيسية على المستوى الوطني وخلق الطلب السوقي أمرًا حيويًا لدعم تطوير صناعة الصناديق الإسلامية. كما سيوفر زيادة الوعي السوقي التغطية اللازمة لدعم الشمول المالي والتخطيط المالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين المنظمين ولاعبي السوق من خلال الأنشطة الترويجية والمؤتمرات والندوات للتعليم العام.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: وضع أطر تنظيمية وإشرافية وأطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية قوية لضمان الامتثال والنمو وحماية مصالح أصحاب المصلحة على وجه الخصوص.

الأساس المنطقي: إن إنشاء إطار تنظيمي قوي وإشراف مستمر للسوق من شأنه أن يولد الثقة في الأسواق، مما يسمح بقدر أكبر من الشفافية في تطوير المنتجات وعمليات الموافقة والحوكمة مع ضمان حماية كافة مصالح أصحاب المصلحة. إن القواعد واللوائح التي يتم إصدارها من قبل هيئة تنظيمية تُحدد لهجة إدارة شركات إدارة الأصول وتسهل التطوير المنظم لصناعة إدارة الصناديق الإسلامية. ويُعد من الهام بذات القدر وضع إطار عمل شرعي لتنظيم عمليات صناعة إدارة الصناديق الإسلامية. يوفر إصدار مبادئ توجيهية بشأن إجراءات الفحص والتحليل المتوافق مع الشريعة الإسلامية درجة أعلى من الوضوح للمستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق فيما يتعلق بالسلوك التجاري.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تشجيع إنشاء صناديق مؤسسية لزيادة الطلب على الصناديق الإسلامية.

الأساس المنطقي: يُعد تطوير سوق مقيد للأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هو المفتاح لبناء قاعدة للمستثمرين للصناديق الإسلامية. ويبدأ الحفاظ على الثروة وزيادة رأس المال بتوعية السوق بأهمية الاستثمار والادخار. وضعت بعض حكومات البلدان النامية هيئات مرتبطة بالحكومة لإدارة صناديق التقاعد. وعلاوة على ذلك، يختلف مستوى الشمول المالي من بلد إلى آخر. على هذا النحو، يقطع إضفاء الطابع المؤسسي على المدخرات العامة شوطًا طويلاً نحو تسهيل تطوير صناعة إدارة الصناديق المحلية. ساعد المستثمرون المؤسسيون ممن يقدمون

الاستثمارات الأولية في الصناديق الإسلامية استناداً إلى الدراسة، على تحفيز الأداء السوقي وبناء السجل اللازم لإدارة الصناديق الإسلامية. وفي النهاية، تلعب الصناديق المؤسسية دوراً محورياً في دعم تكوين الثروات وتعبئة المدخرات لدعم النمو الاقتصادي، مع مراعاة الخطط والأولويات الوطنية.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تشجيع تطوير إطار ضريبي تيسري لتأمين التزامات قوية من جانب العرض والطلب لتعزيز مكانة تنافسية للصناديق الإسلامية.

الأساس المنطقي: يُعد الإطار الضريبي التيسيري عاملاً رئيسياً في جذب الالتزامات من ممارسي السوق والمستثمرين المؤسساتيين، بما في ذلك صغار المستثمرين للحفاظ على النمو طويل الأجل لصناعة إدارة الصناديق الإسلامية. ويُيسر إنشاء الحياض الضريبي حساب تكلفة منتجات التمويل الإسلامي، حتى تكون قادرة على المنافسة مع العروض التقليدية. إن النظر في الحوافز الضريبية الإضافية لتشجيع المستثمرين على اختيار الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من شأنه توفير مكاناً آخرًا لنمو سوق التمويل الإسلامي. كما تُقدم بعض الدول تخفيضات ضريبية للأفراد مقابل الاستثمار في خطط التقاعد وتعليم الأطفال، وتساعد جميعها في تعزيز الطلب على إدارة الصناديق.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكمسيك: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

الكمسيك لتمويل المشاريع: في إطار آلية الكمسيك لتمويل المشاريع، يقوم مكتب تنسيق الكمسيك بإصدار نداءات حول مقترحات المشاريع كل عام. ومع آلية الكمسيك لتمويل المشاريع، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكمسيك. ولتحقيق توصيات السياسة المذكورة بعاليه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من مرفق آلية الكمسيك لتمويل المشاريع. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.